بيان صحفي

حظر

يجب عدم اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير ذي الصلة أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو الإذاعية أو الإلكترونية قبل

10 يوليو 2024، 10:00 صباحا بتوقيت جرينيتش

(6:00 صباحا في نيويورك، 12:00 صباحا في جنيف)

UNCTAD/PRESS/PR/2024/018
الأصل: الإنجليزية

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تدعو إلى وضع استراتيجيات مستدامة ومنصفة للتخفيف من الأثر البيئي المتنامي للاقتصاد الرقمي

- **يحلل تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2024 التأثير البيئي المتزايد للاقتصاد الرقمي المتوسع في العالم**
- **تتحمل البلدان النامية الأثر البيئي للاقتصاد الرقمي ولكنها تحصل على فوائد صغيرة نسبياً من الرقمنة**
- **إن الطلب المتزايد على المعادن والفلزات اللازمة للتحول الرقمي يوفر للبلدان النامية الغنية بالموارد فرص فريدة للتنويعداخل سلاسل القيمة الرقمية ودفع عجلة التنمية لمواطنيها**

جنيف، 10 يوليو 2024 - أطلقت الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اليوم تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2024 الذي يسلط الضوء على الأثر البيئي الكبير للقطاع الرقمي العالمي والعبء غير المتناسب الذي تتحمله البلدان النامية. يسلط هذا التقرير المفصل الضوء على أنه في حين أن التحول الرقمي يدفع النمو الاقتصادي العالمي ويوفر فرصا فريدة للبلدان النامية، فإن تداعياته البيئية أصبحت شديدة بشكل متزايد. لا تزال البلدان النامية تتأثر بشكل غير متساو اقتصاديًا وبيئيًا بسبب الفجوات الرقمية والتنموية القائمة، لكن لديها القدرة على الاستفادة من هذا التحول الرقمي لتعزيز التنمية.

وشددت ريبيكا جرينسبان، الأمينة العامة للأونكتاد، على الحاجة إلى نهج متوازن: "يجب علينا تسخير قوة الرقمنة لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، مع التخفيف من آثارها البيئية السلبية. ويتطلب ذلك التحول نحو اقتصاد رقمي دائري يتميز بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين واستخدام الطاقة المتجددة والإدارة الشاملة للنفايات الإلكترونية. ويمكن عكس التأثير البيئي المتنامي للاقتصاد الرقمي."

ويؤكد التقرير على الحاجة الملحة لمعالجة التأثيرات البيئية للتحول الرقمي السريع. وتشمل المخاوف الرئيسية استنزاف المواد الخام المحدودة للتكنولوجيات الرقمية ومنخفضة الكربون وتصاعد استهلاك المياه والطاقة وتزايد مشكلة النفايات المرتبطة بالرقمنة. ومع تقدم التحول الرقمي بمعدل غير مسبوق، يصبح فهم ارتباطه بالاستدامة البيئية أمرا بالغ الأهمية.

تتحمل الدول النامية العبء ولكنها لا تجني المكاسب. يمكن تغيير هذا.

تلعب البلدان النامية دوراً محورياً في سلاسل التوريد العالمية للمعادن والفلزات الانتقالية التي تتركز بشكل كبير في مناطق قليلة في العالم. وتشمل مخزونات الموارد المعدنية الهائلة في أفريقيا، والتي تعتبر ضرورية للتحول العالمي إلى التكنولوجيات الرقمية ومنخفضة الكربون، الكوبالت والنحاس والليثيوم، وهي عناصر بالغة الأهمية لمستقبل الطاقة المستدامة. تمتلك القارة احتياطيات كبيرة: 55 في المائة من الكوبالت في العالم، 47,65 في المائة من المنغنيز، 21,6 في المائة من الجرافيت الطبيعي، 5,9 في المائة من النحاس، 5,6 في المائة من النيكل و1 في المائة من الليثيوم.

وفقا للبنك الدولي، من الممكن أن يرتفع الطلب على المعادن اللازمة للتحول الرقمي مثل الجرافيت والليثيوم والكوبالت بنسبة 500 في المائة بحلول عام 2050. ويمثل الطلب المتزايد فرصة للبلدان النامية الغنية بالموارد إذا تمكنت من إضافة قيمة إلى المعادن المستخرجة واستخدام العائدات بشكل فعال والتنويع داخل سلاسل القيمة والقطاعات الأخرى.

في ظل الأزمات العالمية الحالية والحيز المالي المحدود والنمو البطيء وارتفاع الديون، ينبغي للبلدان النامية استغلال هذه الفرصة من خلال التجهيز والتصنيع المحلي. وهذا من شأنه أن يساعدها على تأمين حصة أكبر من الاقتصاد الرقمي العالمي وتوليد إيرادات حكومية وتمويل التنمية والتغلب على الاعتماد على السلع الأساسية وخلق فرص العمل ورفع مستويات المعيشة.

قد ساهم ارتفاع الطلب العالمي على سلع الطاقة النظيفة على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية، وهو ما يمثل 23 في المائة من قيمة المشاريع الجديدة في المنطقة على مدى العامين الماضيين.

الأثر البيئي للاقتصاد الرقمي؛ ارتفاع استهلاك الطاقة والمياه وتزايد النفايات الإلكترونية

تعد البصمة البيئية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هامة، حيث تشمل دورة حياة الأجهزة الرقمية والبنية التحتية بأكملها - بدءًا من استخراج المواد الخام ومعالجتها وحتى التصنيع والتوزيع والاستخدام والتخلص. تستهلك هذه العملية كميات هائلة من المعادن الانتقالية والطاقة والمياه، مما يساهم بشكل كبير في انبعاثات الغازات الدفيئة والتلوث.

في عام 2020، قُدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتراوح بين 0,69 إلى 1,6 جيجا طن، وهو ما يمثل 1,5 إلى 3,2 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية، وهذه النسبة من المتوقع أن ترتفع مع نمو الاقتصاد الرقمي.

يشكل تطوير الذكاء الاصطناعي وتعدين العملات المشفرة مصدر قلق خاص. على سبيل المثال، شهد تعدين البيتكوين زيادة في استهلاك الطاقة العالمي بنحو 34 ضعفًا بين عامي 2015 و2023، ليصل إلى ما يقدر بـ 121 تيراواط-ساعة. بين عامي 2018 و2022، تضاعف استهلاك الكهرباء لدى 13 مشغلاً رئيسياً لمراكز البيانات، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة آثار الطاقة والمياه لهذه التقنيات.

وقد نمت التجارة الإلكترونية، مع ارتفاع عدد المتسوقين عبر الإنترنت من أقل من 100 مليون في عام 2000 إلى 2,3 مليار في عام 2021. وقد أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع بنسبة 30 في المائة في النفايات المرتبطة بالرقمنة من عام 2010 إلى عام 2022، لتصل إلى 10,5 مليون طن على مستوى العالم. تؤدي التفاوتات القائمة في التعامل مع النفايات الإلكترونية والتخلص منها إلى تفاقم عدم المساواة البيئية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية.

الأونكتاد يدعو إلى تحول استراتيجي نحو رقمنة مستدامة وشاملة

يدعو الأونكتاد إلى اعتماد نماذج أعمال مبتكرة وسياسات قوية لتعزيز استدامة النمو الرقمي. تشمل التوصيات الرئيسية ما يلي:

- **اعتماد نماذج الاقتصاد الدائري**: إعطاء الأولوية لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام واستعادة المواد الرقمية لتقليل النفايات والآثار البيئية.
- **استخدام أمثل للموارد:** وضع استراتيجيات لاستخدام المواد الخام بشكل أكثر كفاءة وتقليل الاستهلاك الإجمالي.
- **تعزيز الأطر القانونية:** وضع معايير ولوائح بيئية أكثر صرامة للتخفيف من البصمة البيئية للتكنولوجيات الرقمية.
- **الاستثمار في الطاقة المتجددة:** تعزيز البحث والتطوير في مجال التقنيات الموفرة للطاقة والممارسات الرقمية المستدامة.
- **تعزيز التعاون الدولي:** تعزيز التعاون بين الدول لضمان الوصول العادل إلى التقنيات والموارد الرقمية ومعالجة الطابع العالمي للنفايات الإلكترونية واستخراج الموارد.

دعوة للتعاون العالمي

يدعو الأونكتاد المجتمع الدولي بشكل عاجل إلى تنفيذ سياسات شاملة تعزز الاقتصاد الرقمي الدائري وتقلل من الآثار البيئية وتسد الفجوة الرقمية. وتحتاج معظم البلدان النامية إلى مزيد من الرقمنة للمشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي. إن الجهود العاجلة والمنسقة من جانب الحكومات وكبار

الصناعيين والمجتمع المدني ضرورية لتحقيق تنمية رقمية مستدامة وشاملة. ومن الممكن الاستفادة من المناقشات الحالية بشأن الميثاق الرقمي العالمي والمراجعة المقبلة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على مدى عشرين عاما لتحقيق هذه الغاية.

ويؤكد التقرير على الحاجة إلى دمج السياسات الرقمية والبيئية ويحث على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وجريئة لضمان اقتصاد رقمي منصف ومسؤول بيئيا. ويهدف هذا النهج إلى السماح للبلدان بالاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الرقمي مع حماية مصالح ورفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

الأرقام الأساسية لفهم الأثر البيئي للاقتصاد الرقمي

- تشير التقديرات إلى أن انبعاثات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ثاني أكسيد الكربون في عام 2020، تراوحت ما بين 0,69 إلى 1,6 جيجا طن وهو ما يمثل **1,5 إلى 3,2 في المائة من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية**.
- تتطلب صناعة **جهاز كمبيوتر بوزن 2 كجم حوالي 800 كجم من المواد الخام**.
- من الممكن أن يرتفع الطلب على المعادن المهمة مثل الجرافيت والليثيوم والكوبالت بنسبة **500 في المائة بحلول عام 2050**.
- استهلكت مراكز البيانات 460 تيراواط-ساعة من الكهرباء في عام 2022 ومن المتوقع أن **يتضاعف الاستهلاك بحلول عام 2026.**
- زادت النفايات الإلكترونية بنسبة 30 في المائة بين عامي 2010 و2022 لتصل إلى 10,5 مليون طن على مستوى العالم.
- تنتج البلدان المتقدمة **3,25 كجم من النفايات الإلكترونية لكل شخص، مقارنة بأقل من 1 كجم في البلدان النامية و0,21 كجم فقط في البلدان الأقل نمواً.**
- **تم تجميع 24 في المائة فقط من النفايات الإلكترونية رسميًا على مستوى العالم في عام 2022، مع معدل تجميع يبلغ** 7,5 في المائة فقط في البلدان النامية.
- تضاعف عدد وحدات أشباه الموصلات أربع مرات في الفترة من **2001 إلى 2022 ومن المتوقع أن ترتفع تغطية الجيل الخامس من 25 في المائة في عام 2021 إلى 85 في المائة بحلول عام 2028**.
- **من المتوقع أن ينمو عدد أجهزة إنترنت الأشياء من 16 مليارًا في عام 2023 إلى 39 مليارًا بحلول عام 2029.**
- **ارتفعت قيمة مبيعات شركات التجارة الإلكترونية من 17 تريليون دولار في عام 2016 إلى 27 تريليون دولار في عام 2022 في 43 دولة.**

المصدر: *UNCTAD, Justice & Paix, UNITAR (SCYCLE), IEA, World Bank, Ericsson, Semiconductor Industry Association.*

****نبذة عن الأمم المتحدة التجارة والتنمية ****

الأمم المتحدة التجارة والتنمية (المعروفة سابقًا باسم الأونكتاد) مكرسة لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال التجارة والاستثمار. وبفضل عضويتها المتنوعة، تعمل على تمكين البلدان من تسخير التجارة لتحقيق الرخاء.

ملاحظة للمحررين: تتوفر صور عالية الدقة للشعار الجديد ومواد العلامة التجارية عند الطلب. يمكن توفير معلومات أساسية إضافية وعروض الأسعار عند الطلب.

جهة الاتصال

+41 79 502 43 11 or +41 76 691 18 74

catherine.huissoud@unctad.org, unctadpress@unctad.org, https://unctad.org/press

من أجل الحصول على منشوراتنا الصحفية، يرجى التسجيل على الرابط:

https://unctad.org/registerjournalist